من يدفع الرئيس الفلسطيني إلى الاستقالة

محمد أبوالفضل
كاتب مصري

زادت الضغوط السياسية الواقعة على الرئيس محمود عباس (أبومازن) لدفعه نحو ترك منصبه في قمة هرم السلطة الفلسطينية، فقد أمضى الرجل صاحب الـ84 عاما نحو 17 عاما في مقعده، شهدت فيها المؤسسات الفلسطينية درجة عالية من التفكك، ونال الانقسام من مكانة معظم الحركات، وأبرزها حركة فتح.

فوّت أبومازن الكثير من الفرص لضمان انتقال سياسي سلس في السلطة، ويتمسك بمقعده حتى آخر نفس في حياته وقاوم العديد من الضغوط الداخلية والخارجية لحثه على الاستقالة والتقاعد، وهو يعلم أن غيابه بحكم الطبيعة الإنسانية آت لا محالة وسوف يحدث ارتباكا أشد خطورة في هياكل السلطة الفلسطينية.

رفض الاستماع إلى من نصحوه بضرورة ترتيب البيت الفلسطيني من الداخل في وجوده وتسببت تصوراته في تخفيض القبول بسلطته السياسية في الشارع وزيادة حدة الخلافات داخل فتح، معتقدا أنه يقبض على جميع خيوط الحركة، وفي مقدمتها خيط المنح والمنع المادي الذي يستخدمه كسيف مسلط على رقاب البعض لشراء ولائهم.

أشار استطلاع أجراه المركز الفلسطيني للإحصاء والأبحاث السياسية وبالتعاون مع مؤسسة كونراد أديناور أخيرا إلى أن 78 في المئة من الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة يؤيدون استقالة أبومازن، و73 في المئة غير راضين عن أدائه السياسي.

وأظهر الاستطلاع أن 59 في المئة يشعرون بعدم الثقة تجاه السلطة الفلسطينية، وأنها أصبحت عبئاً على الشعب، و83 في المئة يعتقدون بوجود فساد في مؤسساتها.

تكشف هذه الأرقام التي يمكن التعامل معها على أنها مؤشرات استرشادية في هذه المرحلة، أن شعبية الرئيس الفلسطيني تآكلت سياسيا، وبصرف النظر عن هوية الجهة التي قامت بالاستطلاع وعدد المشاركين فيه، فهو في النهاية يكرس الانطباعات السلبية حول الرجل، خاصة أنه جرى التعامل مع نتائجه على نطاق واسع.

استمرار محمود عباس يمثل صيغة مريحة لإسرائيل والولايات المتحدة المتراخية عن القيام بدور حيال استئناف عملية المفاوضات وتوفير الدعم للبدء في عملية تسوية سياسية تؤدي إلى تهيئة الأجواء لحل الدولتين

تنبع أهمية قياسات الرأي العام عموما من تقديمها ملامح حول القضية محل الاهتمام، ولأن شعبية أبومازن المتراجعة تشعر بها قطاعات عديدة محكومة من جانب السلطة الفلسطينية أو خارج سيطرتها، فقد أصبح الاستطلاع الأخير محل ثقة ويتم تداوله باعتباره يعكس المشهد الراهن الذي أصبح فيه الرئيس الفلسطيني في موقف حرج.

يأتي الحرج من عدم قدرته على تسيير أمور السلطة الفلسطينية بالطريقة التي تلبي الطموحات الدنيا للمواطنين القابع أغلبهم تحت قبضة الاحتلال الإسرائيلي، وتجاهله حجم التفسخ الحاصل في جسم حركة فتح، وعدم اكتراثه بإجراء الانتخابات التي وعد بها بمستوياتها الثلاثة، التشريعي والرئاسي ومنظمة التحرير.

وقد استراح إلى رفض إسرائيل إجراء الانتخابات في القدس المحتلة واتخذها تكئة لتجميد المسار الانتخابي، وكان عليه البحث عن مخرج لإيجاد وسيلة للتغلب على هذه المشكلة أو تحميل المجتمع الدولي مسؤولية تخاذله عن ممارسة ضغوط على إسرائيل.

استسلم أبومازن أو ارتاح للانقسامات على الساحة الفلسطينية وحولها إلى أداة للمتاجرة السياسية وتبرير تمسكه المستمر بالسلطة، مع أنه كقائد كان من الواجب أن يضرب المثل بالتنازل عنها طواعية وإعادة هيكلة مؤسساتها المتداعية.

أسهمت إخفاقاته في رفع منسوب الغضب الداخلي من سلطته، وظهرت معالمه في التظاهرات الرافضة لإدارتها الأمنية للدرجة التي ساوى البعض بين بطش أجهزتها وقوات الاحتلال، وعندما يتساوى الأمر في هذه المسألة تفقد السلطة هيبتها وتوفر لخصومها الكثير من وسائل الدعم والقدرة على المناكفة والمنافسة.

حققت حركة حماس العدو اللدود لرئيس حركة فتح جانبا كبيرا من شعبيتها من تدني مستوى الأداء السياسي له أكثر من قدرتها على تحقيق إنجازات حقيقية على الأرض، لأنه اعتمد على فكرة الردع عبر الفراغ والخوف من نتائجه، واللجوء إلى العزف على وتر الرئيس الضرورة الذي تضخم بصورة جعلته يقدم على اجتهادات لا منطقية.

قدم أبومازن في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة الجمعة مقترحا خياليا جاء في شكل إنذار لإسرائيل تضمن حثها على التسليم بقيام دولة فلسطينية على حدود 1967 وهو يفتقر إلى الحد الأدنى من التلاحم الوطني الذي يبرر طرح هذه الفكرة حاليا.

لم يستثمر الرئيس الفلسطيني الزخم السياسي الذي حدث عقب وقف الحرب على غزة في الحادي والعشرين من مايو الماضي، ولم يستفد من تعهد الإدارة الأميركية تحت قيادة جو بايدن بالعمل على الحل وفقا لصيغة الدولتين، ولم يعبأ بمساندات عربية ودولية عديدة ليصلح حال سلطته ويجمع الشمل الفلسطيني.

مهما كان تعنت حماس وغطرستها السياسية وتسببها في إفشال الكثير من جولات الحوار الوطني، فهو كزعيم يتحمل مسؤولية تاريخية تفرض عليه التعامل مع قضية بلاده بتجرد من النوازع الشخصية والحركية، لأن ما خسرته فلسطين في عهده على مدار السنوات الماضية قد يفوق ما حدث خلال نكبتي 1948 و1967.

كانت هناك في ذلك الوقت أمنيات للتخلص من الاحتلال ثم تواضعت إلى إقامة دولة فلسطينية في عهد سلفه الرئيس الراحل ياسر عرفات، والآن أصبح تحقيق الحلم نوعا من الهذيان، ففي عهد أبومازن قامت إسرائيل بأكبر عملية استيطان في الضفة الغربية وتمكنت من تغيير هوية القدس الشرقية وتم نقل عدد من سفارات الدول إليها، والأخطر حالة الفصل الخطيرة بين الضفة وغزة.

يمثل استمرار أبومازن صيغة مريحة لإسرائيل والولايات المتحدة والكثير من القوى الدولية العاجزة أو المتراخية عن القيام بدور حيال استئناف عملية المفاوضات وتوفير الدعم اللازم للبدء في عملية تسوية سياسية تؤدي إلى تهيئة الأجواء لحل الدولتين.

يعد وجود الرجل ذا أهمية سياسية لبعض القوى ولا يمثل إزعاجا لها، وربما تحوّل استمراره إلى ورقة تبرر بها عدم تفاعلها مع المطالبة باستئناف المفاوضات، وتفسر من خلالها رفضها ممارسة ضغوط على إسرائيل لوقف انتهاكاتها، فكيف تقدم على تصرفات من هذا النوع وثمة سلطة يرأسها رجل لم يستطع التفاهم مع قواه السياسية في الداخل ولم يحقق لشعبه قدرا ضئيلا من العدالة الاجتماعية؟

يصعب الرهان على أي قوى خارجية لدفع أبومازن إلى الاستقالة، ولا يوجد سوى رهانين لا ثالث لهما، أحدهما اتساع نطاق الغضب الداخلي على السلطة التي تمد لها إسرائيل أنابيب الأكسجين لإنقاذها أحيانا، والآخر أن توافيه المنية.

في هذه الحالة من المتوقع أن يحدث الفراغ الكبير الذي يقود إلى سيناريو أشد قتامة مما هو عليه الحال الآن، حيث يزداد التشرذم داخل حركة فتح وربما الاقتتال، وتبدأ طموحات حماس تتزايد في الهيمنة على الضفة الغربية بجانب قطاع غزة، الأمر الذي يمثل قلقا لبعض القوى الإقليمية والدولية وتبدأ مرحلة جديدة من إدارة الصراع مع إسرائيل يمكن أن تقضي على ما تبقى من بصيص أمل للقضية الفلسطينية.

الإخوان في تونس.. سلوك مكشوف في واقع استثنائي

حكيم مرزوقي
كاتب تونسي

الإخوان المسلمون محفل هرمي شديد التماسك، ويخفي تنظيما سريا عالميا يكاد يستحيل اختراقه.. فلماذا انشقوا في تونس دون غيرها؟

سؤال مشروع ومتوقع، يطرحه كل من له أبسط دراية بالتنظيم العالمي للإخوان المسلمين، وآليات نشاطاته وارتباطات فروعه الأخطبوطية المتشعبة.

يأتي هذا السؤال على خلفية توقيع أكثر من مئة عضو في حزب حركة النهضة في تونس على بيان للرأي العام نشر السبت، ويتضمن استقالتهم من الحزب بسبب "تعطل الإصلاحات الداخلية" في أبرز أزمة يواجهها الحزب منذ مباشرة نشاطه السياسي في العلن بعد ثورة 2011 وتصدره المشهد السياسي بعد عقود من العمل السري.

المستقيلون ليسوا مجرد أعضاء عاديين بل قياديون شبان وكهول من الصف الأول أي الفاعلون والمؤثرون في الحركة ثم إنهم من أولئك الذين "أقسموا بالدم" على الولاء المطلق لـ"أولي الأمر"، وفق البروتوكولات المعروفة – وغير المجهولة – للتنظيم العالمي.

الاعتراضات بدورها لم تكن اعتيادية من صنف تلك الانتقادات التي تسمح بها الأنظمة الداخلية للأحزاب مهما كان انغلاقها، بل هي في غاية الحدة والغضب، ووصلت إلى حد الطعن والتشكيك في خيارات القيادة واعتبارها خاطئة من أساسها، جملة وتفصيلا.

هذا الانهيار المفاجئ شكّل أكثر من مجرّد انتكاسة سياسية جاءت على إثر قرارات الرئيس التونسي قيس سعيد بتجميد البرلمان وحل الحكومة، ومن بعدها تعزيز صلاحياته في اتخاذ إجراءات استثنائية والاستفتاء على تغيير الدستور. لقد كشفت هذه الاستقالات عجز حركة النهضة حتى على مجاراة غيرها من الأحزاب والمنظمات التي تحفظت على قرارات سعيد، إذ أصبحت في منطقة معزولة سياسيا وجماهيريا كما يشير بيان الاستقالة المدوي "الخيارات السياسية الخاطئة لقيادة حركة النهضة أدت إلى عزلتها وعدم نجاحها بالانخراط الفاعل في أي جبهة مشتركة لمقاومة الخطر الداهم الذي تمثله قرارات الثاني والعشرين من سبتمبر".

ما حدث في صفوف حركة النهضة هو بمثابة الزلزال المدوي الذي من شأنه أن يهز الكيان بأسره، وليس مجرد تململ داخلي أو محاولة لضخ دماء جديدة في جسد حركة مشلولة كما يحدث في أي حزب سياسي.

الاستقالات جاءت أكثر مما يتوقعها خصوم النهضة أنفسهم، وطالت حتى المكلف بإدارة أزمتها السياسية محمد القوماني في مشهد وصفه محللون بـ"الكاريكاتيري".

الأزمة التي حلت بحركة النهضة هي إذن هيكلية، ولا يمكن وصفها إلا بالانهيار الكامل الذي يصعب الترميم أو البناء من بعده، مما يعقد مستقبلها السياسي: هل تؤول إلى حالة من التشظي، وتستحيل النهضة إلى "نهضات" يصعب نهوضها من جديد كمظلة يستجير تحتها الإسلاميون أم تعود إلى حجمها الذي كانت عليه في سبعينات القرن الماضي؟

الواقع أن هذا التصدع التنظيمي لم يكن مفاجئا لمن راقب وتابع مشاكل الحركة منذ مؤتمرها الأخير، والخلافات التي تسبب فيها زعيم الحركة راشد الغنوشي الذي بدا مترنحا أمام ضربات جاءته من كل حدب وصوب، في الحزب وداخل البرلمان، بالإضافة إلى اهتزاز صورته وتشوهها بعد خمسين عاما من العمل السياسي، اختار على إثرها أن يخرج من الباب الصغير ضاربا بعرض الحائط نصيحة الخصم والحليف على حد سواء.

بسقوط المشروع السياسي للإخوان في الحكم يمكن القول إن نظرية «أستاذية العالم» التي صاغها مؤسس التنظيم حسن البنا تتهاوى وليس بإمكان العالم أن يستوعب مثل هذه الأكاذيب أكثر من مئة عام

الأمر الآخر هو أن هذا التراجع الذي بلغ درجة التقهقر والانهيار لا يخص "النهضة" في تونس وحدها بل جميع أحزاب وحركات الإسلام السياسي في المنطقة والعالم، فمنذ أيام، وبعد 10 سنوات من قيادته الائتلاف الحكومي، أعلنت الأمانة العامة لحزب العدالة والتنمية في المغرب استقالة جميع أعضائها وعلى رأسهم الأمين العام سعدالدين العثماني بعد هزيمة انتخابية قاسية بسبب التصويت العقابي والسياق الإقليمي.

ومنذ سقوط حكم الإخوان في مصر ومحاصرة نشاطاتهم في دول خليجية، بدأت كياناتهم تتهاوى الواحد بعد الآخر، مرورا بالسودان الذي ظل حليفاً لحماس لفترة طويلة في عهد الرئيس عمر البشير، ووصولا إلى ليبيا التي ما زال يناور فيها المجلس الأعلى للدولة الذي يسيطر عليه الإخوان، وبتعليمات أردوغانية داعيا إلى تأجل الانتخابات الرئاسية استشعارا للخطر الداهم.

قارب الإخوان يغرق برمته، وقراصنته يهربون في اتجاهات عديدة وبتبريرات واهية ومتنوعة كالحديث عن مؤامرات خارجية أو اللجوء إلى مراجعات تعيد تغليف السلوك التكفيري والبحث عن تحالفات غير مقنعة وضخ المزيد من المال السياسي أو الاستنجاد بمنظمات حقوقية عالمية عبر تكرار إسطوانة المظلومية التاريخية.

الآن وبسقوط المشروع السياسي للإخوان في الحكم، يمكن القول إن نظرية "أستاذية العالم" التي صاغها مؤسس التنظيم حسن البنا عام 1928 تتهاوى، وليس بإمكان العالم أن يستوعب مثل هذه الأكاذيب أكثر من مئة عام. إنه العمر الأقصى لأي نظرية تريد أن تحكم العالم، فما بالك بعقيدة مبنية على السيطرة والإقصاء والتكفير، وتاريخها حافل بالاغتيالات.

الشيوعية التي استقت مشروعيتها من أهم النظريات الاقتصادية في القرن التاسع عشر، واستلهمت جدلية المفكر الألماني الكبير هيغل، وحركت الشعوب في مختلف قارات العالم، ولّت إلى غير رجعة بعد سقوط جدار برلين، فما الذي تتأمله البشرية من جماعة بنوا شرعيتهم على التجريم والتحريم والسيطرة على عقول البسطاء؟

الحلول المتوقعة التي يمكن أن تلجأ إليها حركة النهضة في تونس بعد هزيمتها المدوية ليست كثيرة، ولا مجدية أو محمودة العواقب، ذلك أنها فقدت "مصداقيتها" على أرض الواقع وخسرت الكثير ممن كانوا يقولون عند أول انتخابات إنها "تخاف ربي" وأعطوها أصواتهم فبادرتهم بالنكران ثم عادت تتملقهم بالوعود وكأنها تشتري أصواتا بدل تلك التي خسرتها.. والنتيجة هي المزيد من الفشل، لكن تعويلها كان دائما على المسألة الإيمانية لدى شعب طيب لكنه ليس مغفلا.

أهم هذه الحلول المتوقعة هو أن يشكل المنشقون من حركة النهضة حزبا سياسيا يتودد للرئيس قيس سعيد الذي لا يمتلك حزبا، ويحاول هؤلاء العمل تحت يافطة مموهة، ولكن هل يؤتمن جانبهم بعد الذي وقع؟ فليس كلهم من "التوابين"، ثم من أدراهم أن التونسيين ما زالوا يتمسكون بالأحزاب.. بدليل وقوفهم غير المشروط، فرادى وجماعات، نخبا وشعبيين، إلى جانب رجل بلا حزب؟

انشقت قيادات الإخوان في تونس تنظيميا قبل أن تنهزم انتخابيا لأن ما كانت تعتقد أنه صحيح تبين لها أنه باطل، إذ لا قيمة لنظرية مع استحالة تطبيقها، خصوصا في بلد مثل تونس يناقش فيه العاطلون عن العمل أحدث النظريات الاقتصادية وآخر الإصدارات الثقافية.

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة اليعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 – 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk